

قراءة في ثلاثية البيئة المؤسساتية في الجزائر :
- إصلاح اقتصادي، بيئة سياسية وتنمية إنسانية -

د. بن سهيلة تاني توفيق

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير

جامعة أبو بكر بلقايد / تلمسان

toufiktani@live.fr

د. علة مراد

أستاذ محاضر بكلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير

جامعة زيان عاشور / الجلفة

Mourad805@gmail.com

ملخص:

مرّ الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال حتى وصوله إلى الوضع الحالي بعدة **إصلاحات اقتصادية** نتجت عنها عدة تغيرات وتطورات بدأت من انتهاج الجزائر للنظام الاشتراكي الذي يعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي، لينتقل فيما بعد ويتحول إلى اقتصاد السوق أو الاقتصاد الحر الذي جاء من أجل القيام بالإصلاحات الاقتصادية المختلفة التي فشلت الاقتصاد الموجه في القيام بها وكان ذلك باتخاذ سياسة تصحيحية تعمل على تحرير الاقتصاد من قبضة البيروقراطية وعلى التخلي عن دعم الدولة للاقتصاد والاهتمام بجذب الاستثمار وخاصة الاهتمام بـ: **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، هذه الأخيرة التي لا يختلف فيها اثنان بكونها أصبحت تلعب دوراً هاماً وريادياً في التنمية الشاملة بمختلف دول العالم وإدراكاً منها لهذه الحقيقة قامت الدولة الجزائرية بإنشاء وهيئة بيئة مؤسسية لها من أجل التطور والنمو وذلك من خلال إنشاء العديد من الوكالات والصناديق التي تعمل على دعم وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، هذا الدعم الذي أدى لهذا النوع من المؤسسات إلى التطور والانتشار عبر مختلف الوطن وفي كل المجالات، مما دفع المجتمع لسير وتطوير هذه المؤسسات إلى التفاؤل بمستقبل واعد يتسم بالإنجازات تعود بالنفع على المجتمع وعلى الاقتصاد على حد سواء.

وعلى أساس ما تقدم بيانه، يمكن تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاث محاور أساسية، وهي:

أولاً: واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1962-2014).

ثانياً: عوامل انتشار ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثاً: واقع التنمية الإنسانية والبيئة السياسية في الجزائر.

أولاً: واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (1962-2014)

نستعرض من خلال هذا المحور نبذة على مختصرة عن مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ومدى تطورها منذ الاستقلال وحتى الآن، مروراً بمرحلة انتقال الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وصولاً إلى الإصلاحات الاقتصادية القائمة في الألفية الثالثة، ومختلف برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1. إستراتيجية النظام الاقتصادي بعد الاستقلال (62-66):

اعتبرت هذه المرحلة كمرحلة اقتصادية انتقالية خاصة وصعبة في نفس الوقت وكانت تعرف عدة صعوبات اقتصادية ومالية وسياسية واجتماعية وقد تميزت بتبنيها للاشتراكية واعتماد التخطيط كأداة لتنظيم وتحقيق أهداف الاشتراكية.

فالتخطيط يشمل الأداة الأساسية التي تسمح للقيادة السياسية بتحديد الآجال التي تتلاءم وأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكي ينهض التخطيط بدوره كاملاً في بناء الاشتراكية وتأمين وقي سريع للشعب فلا بد أن تكون معالجته للقضية مبنية على الأفكار التي تهدد بها الثورة في مسعاها لتغيير المجتمع والإنسان. وقد اهتمت الجزائر إلى نظام التخطيط ليس لأنه مجرد وسيلة اشتراكية لأداء العملية الاقتصادية بل لأنه أداة لتنظيم وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وللبداء بتحقيق هذه التخطيط كان من اللازم التحكم في القوى الاقتصادية (وسائل الإنتاج، التمويل) للبلاد، وقد سعت الجزائر في هذا الصدد إلى تأمين أراضي المعمرين سنة 1963، المناجم سنة 1966، البنوك وشركات التأمين 1966، بالإضافة إلى تأميمات أخرى كما قامت بتنظيمات داخلية.

واختيار الجزائر للاشتراكية يظهر العديد من النصوص السياسية وذلك من خلال: ميثاق طرابلس 1962 للحكومة المؤقتة، وميثاق الجزائر 1964، والميثاق الوطني 1967.

2. المخططات التنموية المنفذة (1967-1989):

نظرا لحدثة استقلال الجزائر وهشاشة بنية الاقتصاد الوطني وعدم قدرة الدولة على التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية، فقد كان من اللازم سنة 1967 التي تعتبر سنة بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد تبنى الجزائر نظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية وهذا من خلال ثلاث مخططات تنموية في إطار ما يسمى بالتخطيط المركزي ورغم هذه المخططات المنفذة من (1967-1979) فإن هذه الفترة قد عرفت عدة اختلالات مست عدة جوانب أدت بالأداء الاقتصادي والتحول في البنية الاجتماعية إلى الانخفاض، وهذا استدعى وضع مخططين تنمويين في إطار ما يسمى بالتنمية اللامركزية في فترة الثمانينات.

• المخطط الثلاثي 1967/1969:

إن المخطط الثلاثي يعتبر أول محاولة للتخطيط الجزائري، وكانت مهمتها الأساسية هي إعداد المقدمة الضرورية للخطة الرباعية الأولى أي أنها كانت محاولة تحديد بعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية للتنمية والاقتصادية والاجتماعية في السنوات التالية 1970/1973 وكانت أهداف هذا التخطيط هي إقامة قاعدة لنهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين على أفضل وجه.

كما أن الخطة الثلاثية لم تكن خطة اقتصادية بالمعنى الكامل، ذلك لكونها لم تطرح مشكلة التوازن الاقتصادي ولم تأخذ بعين الاعتبار مسألة التناقص بين الفروع الاقتصادية والأنشطة في كل فرع، أما فيما يخص إنجازات هذه الخطة تتمثل في استثمارات في المجالات الصناعية الأكثر أهمية وهذا لتكوين وإقامة قاعدة صناعية قوية ومتكاملة تعمل على تحقيق التنمية الصناعية.

• المخطط الرباعي الأول 1970/1973:

ويهدف هذا المخطط إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية وهذا من خلال الأهداف المسطرة والمركزة على مسألة القضاء على البطالة نهائيا ويكون ذلك بالتشغيل وهذا في إطار عملية تصنيع البلاد، كما يهدف هذا المخطط إلى تكثيف وتعزيز بناء اقتصاد اشتراكي مستقل، وبالتالي فهو يرمي على تحويل واستغلال الموارد الزراعية والمنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية، وقد قدرت الاستثمارات المخططة في هذه الخطة بحوالي 27.740 مليار دج.

• المخطط الرباعي الثاني 1974/1977:

تعد أهداف هذا المخطط ماثلة لأهداف المخططات الأخرى السابقة، مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء الوطن، وكان من المتوقع أن يرتفع الناتج الوطني الإجمالي بشكل ملموس ونسبة لا تقل عن 46% وهذا ما يعادل نسبة سنوية للتنمية تبلغ 10% وتستلزم 111 مليار دج من الاستثمارات العمومية.

كما أن الصناعة دائما كانت لها الأولوية وهذا بغية التوصل إلى رفع الإنتاج في أقرب الآجال وتوفير فرص العمل، ولقد خصص في هذا المخطط حجم استثمارات بلغت 110.217 مليار دج.

• المخطط الخماسي الأول 1980/1984:

إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد للتنمية الاشتراكية في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف⁽¹⁾:

- ✓ تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة.
- ✓ توسيع وتنوع الإنتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة.
- ✓ بناء سوق وطنية داخلية نشطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة عن المرحلة السابقة.

✓ التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي، ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.

أما بالنسبة لتوزيع الاستثمارات فنرى بان المخطط الخماسي الأول قد تضمن برنامجين من الاستثمارات، الأول يتعلق بمحمل الباقي تنفيذه في الفترة السابقة والمقدرة ب 196.9 مليار دينار جزائري، أما البرنامج الثاني فهو برنامج جديد تضمن استثمارات مخصصة للفترة 1980/1984 وقد قدرت الاستثمارات الجديدة 363.6 مليار دينار جزائري.

• المخطط الخماسي الثاني 1985/1989:

ويهدف هذا المخطط إلى ما يلي:⁽²⁾

- ✓ تلبية الحاجيات الأساسية للسكان المتزايد عددها بوتيرة 3.2% سنويا مع مواصلة النمو بالنسبة للإنتاج والاستثمار.
- ✓ المحافظة على الاستقلال الاقتصادي، وذلك بالتحكم بالتوازنات المالية الخارجية.
- ✓ المحافظة على موارد البلاد غير القابلة للتجديد نظرا لضخامة الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية المطلوب تلبيتها.

¹ - التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتنمية العمرانية، ص 1 - 5.

² - التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط والتنمية العمرانية، ص 5 - 8.

3. الاقتصاد الجزائري وانتقاله لاقتصاد السوق:

لقد أثرت أزمة البترول سنة 1986 على عدة قطاعات منها الصناعية والفلاحية والتجارية حيث خلفت سلبيات في الإنتاج، الاستثمار، الاستهلاك والأسعار... وكانت هذه السلبيات أكثر وقعا سنتي 1987 و 1988 أين سجلت تأثيراتها على الناتج الداخلي الخام ماعدا المحروقات الذي انخفض بنسبة 2.5% سنة 1987 و 3.4% سنة 1988، كما أن الاستثمار هو الآخر قد انخفض سنة 1988 بنسبة 2.7% وفي ظل هذه الظروف تبرز الحاجة الماسة إلى سياسة تصحيحية، ومن هنا اعتمدت الجزائر سياسة تصحيحية ذاتية وعملت على تحرير الآلة الاقتصادية من قبضة الإدارة البيروقراطية والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى الاقتصاد الحر أو ما يسمى باقتصاد السوق.

1.3. ماهية مرحلة الانتقال إلى اقتصاد السوق:

إن عملية المرور من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد يعتمد مكنيزمات السوق (اقتصاد السوق) يطلق على هذه العملية مرحلة الانتقال⁽³⁾، أما الانتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية اقتصادية واجتماعية تتعهد من خلالها الدولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها، أما نية دخول الجزائر إلى اقتصاد السوق فكانت ظاهرة بوضوح في بيان السياسة العامة للحكومة في ديسمبر سنة 1990 أمام مجلس الشعبي الوطني، وفي رسالة النية والمذكرة التين وجهتهما الحكومة (وزارة الاقتصاد والمالية) في 21 أوت 1990 وتمثل خصوصية الانتقال إلى اقتصاد السوق في نقطتين أساسيتين هما:

- الانفصال عن نظام اقتصادي أثبت فشله وعدم فاعليته ليس في الجزائر فقط بل في دول العالم.
- تحقيق هذا الانفصال في محيط سياسي متعدد أي ناتج عن انتخابات ديمقراطية متعددة.

2.3. الإجراءات المتخذة في إطار الانتقال إلى اقتصاد السوق:

اعتمدت الجزائر ابتداءً من سنة 1988 برنامجاً تصحيحياً بغية تحقيق اللامركزية تدريجياً في عملية صنع القرار وتطوير آليات السوق هذا من جهة، ومن جهة أخرى إزالة الاختلالات التي تعاني منها مالية الدولة والناجمة عن الفترة السابقة في ظل النظام الاشتراكي وتمثل هذا البرنامج في مجموعة من الإجراءات والمتمثلة في ما يلي:

- إصلاح القطاعين الزراعي والصناعي.
- إصلاح نظام الأسعار.
- انسحاب الخزينة من دائرة التمويل.
- التدرج نحو إلغاء الدعم.
- التطهير المالي للمؤسسات.

4. الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة:

لا يزال الاقتصاد الوطني بعد الاستقلال يعتمد كلية على صادرات المحروقات بالرغم من كثرة وتنوع الثروات البشرية والمادية التي تملكها الجزائر، حيث أن مورد المحروقات هو مورد نمو أو مورد ركود حسب الظروف والعوامل المؤثرة فيه، ومن خلال كل فإنه يتعين علينا بناء اقتصاد منفصل ومحرر من تبعية مورد طبيعي واحد (المحروقات)، والبداية في تعويض هذه الثروة (البترول والغاز) بثروة أخرى لها أهمية أكثر وهي متمثلة في مورد العمل. إن الحكومة لها هدف استراتيجي يتمثل في تحسين مستلزم مستوى معيشة السكان وتعميم التقدم الاقتصادي وتوزيع عادل لثمار النمو، ولهذا فإن على السلطات القيام بإصلاحات اقتصادية تهدف من خلالها في إضفاء المرونة اللازمة على الأداة الإنتاجية لتمكينها من التطور والتأقلم مع التغيرات في ظل اقتصاد متفتح، وهذه الإصلاحات تتمثل في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو الاقتصادي.

1.4. برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2004:

يتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، كما خصصت لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت، تحسي المستوى المعيشي، ويهدف هذا البرنامج إلى اختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز، إعادة الاعتبار للبنى التحتية وصيانتها، مستوى نضج المشاريع، توفير الوسائل وقدرات الإنجاز ولاسيما الوطنية منها، العمليات الجديدة المستجيبة لأهداف البرنامج يجب الانطلاق فيها مباشرة.

2.4. برنامج دعم النمو الاقتصادي 2005/2009:

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي تميز بإنعاش مكثف للتنمية الاقتصادية صاحبه استعادة الأمن عبر ربوع الوطن، ولهذا البرنامج عدة نتائج نذكر أهمها⁽⁴⁾:

- استثمار إجمالي بحوالي 46 مليار دولار.
- نمو مستمر يساوي في المتوسط 3.8% طال السنوات الخمس.
- تراجع في البطالة والنحاز الآلاف من المنشآت القاعدية وبناء وتسليم 700.000 مسكن.

³ - رمضان، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري 1988-2008، 2008، ص 36.

⁴ - رمضان بهناس، مرجع سابق، ص 77.

ومن خلال هذه النتائج فإنه على الدولة استمرارية ومواصلة مسار الإصلاحات القائمة وهذا بواسطة برنامج دعم النمو الاقتصادي 2009/2005 ويتمحور هذا البرنامج حول:

- الإصلاح في المجال الاقتصادي وذلك بتحسين إطار الاستثمار ومكافحة الاقتصاد غير الرسمي وعصرنه المنظومة المالية.
- النهوض بتنمية مستمرة ومنصفة عبر أنحاء البلاد.
- التنمية البشرية.

3.4. مخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية 2014/2009:

خصصت الجزائر خلال السنوات الخمس غلافاً مالياً لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه النمو أن خصصه والمقدر بحوالي 286 مليار دولار والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرع فيها منذ عشر سنوات في دعم هندسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد تم الإعلان عن هذه الجهود المالية للسلطات العمومية خلال مجلس الوزراء الذي ترأسه رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة والتي تؤكد في فلسفتها الإرادة في الاستمرار على طريق التحديث والتنمية الاجتماعية للبلاد. وتعكس قيمة الاستثمارات العمومية للبرنامج الخماسي إرادة السلطات العمومية في المحافظة على "هذه الديناميكية الخاصة" التي تشمل جميع قطاعات النشاط سيما بالنسبة لمنشآت الطرق والنقل بالسكك الحديدية والصحة وإدخال الكهرباء الريفية أو التزويد بالمياه الصالحة للشرب حتى في المناطق الريفية الأكثر عزلة وبعداً. ويرى خبراء أن مبلغ الالتزامات المالية التي أقرها رئيس الجمهورية خلال البرنامج الخماسي يترجم "إرادة السلطات العمومية في الاستفادة من الصحة المالية للخزينة الوطنية من أجل تسريع وتعزيز مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية".

إجمالاً، تم توجيه أكثر من 40 بالمائة من الاستثمارات العمومية المكرسة لهذا المخطط نحو تحسين الظروف الاجتماعية للجزائريين بهدف تعزيز التنمية البشرية. بالإضافة إلى استكمال أو تشييد سكنات ومستشفيات ومنشآت مدرسية وطرق ووسائل النقل وخلق مناصب الشغل: لم يتم إهمال أي قطاع لإعطاء حركية خاصة لهذا الغلاف المالي الهام الذي خصصته الدولة لتدارك التأخير وتعزيز التقدم الكبير في عدة مجالات وببساطة تحسين الحياة اليومية للجزائريين بشكل معتبر. عموماً فإن هذا البرنامج يتمثل تقريباً في ربط مليون منزل بشبكة الغاز الطبيعي وبناء 35 سداً و 400 مسبح وأكثر من 200 داراً للشباب و 1000 متوسطة و 850 ثانوية و 1500 منشأة صحية من بينها 172 مستشفى ومليون مسكن في ظل انتعاش صناعي رائع عن طريق إنشاء المؤسسات الصغيرة. كما يتمثل هذا البرنامج الطموح للغاية والسخي في فلسفته الخاصة بالتنمية الاجتماعية في استحداث عشرات الآلاف من مناصب الشغل والعائدات لمئات الآلاف من الشباب وفرص الأعمال والاستثمارات في عدة فروع.

5. جذب الاستثمار الأجنبي والاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

■ **جذب الاستثمارات الأجنبية:** جذب الاستثمارات الأجنبية ومحاولة إرجاع الاستثمارات العربية والأجنبية والجزائرية الموجودة بالخارج، وذلك بالعمل على هيئة بيئة استثمارية مستقرة وثابتة، منها تبسيط الإجراءات الإدارية وتحديد لجنة أو وكالة واحدة لتوجيه وتقييم هذه الاستثمارات، إلى جانب تطوير التشريعات والقوانين المنظمة لعمليات الاستثمار الأجنبي وإزالة القيود أمامها محاولين قدر الإمكان أن تتجه مشروعات هذا الاستثمار إلى المجالات أهمية في الاقتصاد.

■ **الاهتمام بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تشجيع إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لما لهذه المؤسسات من أهمية في عملية التنمية الاقتصادية وامتصاص البطالة إلى جانب قيام هذه المؤسسات بإعادة تأهيل وتنمية مواردها البشرية لمواكبة متطلبات التكنولوجيا الحديثة، الشرط الأساسي لتطور هذه المؤسسات وتطور الاقتصاد الجزائري.

ثانياً: عوامل انتشار ونجاح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إذا ما دققنا الملاحظة فإننا سنجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر انتشاراً من المؤسسات الصناعية الكبرى ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

1. العوامل العامة:

1.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بكل النشاطات:

إن من بين ما يميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن المؤسسات الكبرى هو كونها تهتم بكل أشكال النشاطات (فلاحي، صناعية، خدمية،...) فهي إذن يمكن أن تنشأ في أي مكان مهما كانت مميزاته وخصائصه في الريف أو في المدينة صغيراً أو كبيراً، أهل بالسكان أو عكس ذلك، فهي تلي كل من له رغبة في الاستثمار، فالمزارع يمكن له أن ينشأ مؤسسة صغيرة تهتم بمزروعاته كالمطاحن مثلاً أو مصانع للمصبرات إذا كانت مزروعاته من المواد القابلة للتصبير طماطم مثلاً أو الفواكه كالشمش والبرتقال وصناعة المعجون بكل أنواعه، ومربي المواشي يمكن أن يؤسس له مؤسسة مصغرة تهتم بنشاطاته الحيوانية كالمبنة أو صناعة الجبن أو الزبدة وحتى مذبحة أو تصبير اللحوم إذا كانت مربيته موجهة للحوم، كما يمكن له أن ينشأ مؤسسة تهتم بحفظ البيض وتفقيسه إذا كان يربي الدواجن، أو في منطقة تهتم بذلك، وإذا كان هذا المستثمر يسكن بالقرب من شاطئ البحر فيمكنه له أن يخلق لنفسه مشروعاً مصغراً يعالج من خلاله نشاطات تختص بالصيد البحري كتصبير السمك، أما إذا كان في منطقة كمنطقة القبائل تشتهر بالزيتون فله إمكانية إقامة معاصر لهذا الغرض، أما إذا كانت بيئة صحراوية فيها أشجار

النخيل فيمكن له إقامة مشاريع استثمارية تهتم بمعالجة التمور (تنقيتها وتصبيرها)، أما إذا كان يقطن في مناطق جبلية وغاية تكثر فيها الأشجار فله أن ينشأ ورشات للنجارة و تصنيع الأثاث، ويمكنه أيضا أن يستثمر في صناعة الورق إذا توفرت له المادة الأولية لذلك في مكان إقامة مشروعه (كالخلفاء في منطقة الجلفة). وإذا اشتهرت البيئة بتربية الأغنام فمن السهل أن تقام مؤسسات صناعية مصغرة للنسيج و الغزل كل هذه العوامل تساعد المشاريع الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة على الانتشار في كل مكان، فمشروع مصغر بطاقة 10 إلى 15 عامل منتشرة في القرى والأرياف والمداشر حسب طبيعة كل منطقة يمكنه أن يدر دخلا كبيرا لميزانية الدولة عن طريق الجباية والضرائب، ويساهم مساهمة فعالة في التشغيل و الحد من البطالة والتحرير عجلة التنمية المحلية والحد أيضا من ظاهرة التزوح نحو المدن الكبرى، ويؤدي أيضا إلى إحداث التوازن الجهوي وتحقيق الرفاهية في المجتمع ورفع المستوى المعيشي بشكل شامل على عكس المؤسسات الكبرى التي لا يمكن أن تقام إلا في مناطق كبيرة تتوفر فيها كل المرافق الضرورية لنشاط تلك المؤسسة، وإذا أقيمت في مدينة فلها سرعان ما تؤدي إلى خراب الأرياف والقرى المحيطة بها وهجرتها إلى المدينة، وتركها لكل نشاطاتها المعهودة، مما يجعل الكثافة السكانية تزداد في المدن فيولد الضغط عليها وتحدث أزمة السكن وغلاء أسعار السلع نظرا لقلّة عدد منتجيها وارتفاع عدد المستهلكين، وهذا ما حدث تماما في الجزائر غير إن اهتمام الجزائر بهذه المشروعات الكبرى وتركيزها في المدن التي لها موقع استراتيجي واهتمام المواطن بالصناعة وإهماله للفلاحة التي هي أساس الاقتصاد الجزائري في الحدث الذي تمر به الجزائر الآن. فلو كانت اختيارات الجزائر في البداية عكس تلك التي طبقت واهتمت بالمشاريع المصغرة لكان الآن أحسن بكثير مما هو عليه، و لكانت الجزائر من أقوى الدول اقتصاديا واجتماعيا.

فلو فرضنا أن في الجزائر عدد البطالين هو 3000000 بطل لكانت كل ولاية من البطالين في المعدل تقدر بـ: $48/3000000 = 62500$ بطل، وفرضنا إن عدد البلديات في كل ولاية 40 بلدية فتكون لدينا حصة كل بلدية تقدر بـ: $40/62500 = 1562$ بطل، فبفتح مجال الاستثمار وتشجيعية والوقوف إلى جانبه من طرف الحكومات في كل المجالات حسب طبيعة كل منطقة، عن طريق إنشاء مؤسسات مصغرة بمعدل 30 عامل في كل مؤسسة لكانت حصة كل بلدية من عدد المؤسسات هي $52 = 30/1562$ مؤسسة مصغرة.

إذن فمن السهل جدا أن يكون المعدل في كل بلدية 52 مؤسسة مصغرة فتكون بذلك قد قضينا على ظاهرة 3 ملايين بطل وساهمنا مساهمة فعالة في رفع الناتج الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي والاستغناء عن التبعية للخارج وحققنا التوازن الجهوي، وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني والانتعاش في كل المجالات.

2.1. المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتطلب يد عاملة ماهرة:

كذلك لعل من الأسباب الرئيسية التي تساهم في انتشار وتوزع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي أنها لا تتطلب أيدي عاملة ماهرة ومتخصصة ومكونة تكويننا عاليا، فهي إذن تتطلب أيدي عاملة بسيطة إلى حد الذي تفتقد فيه الأهلية لممارسة أي نشاط، وإنما بسيطة إلى الحد الذي يمكنها فيه القيام بالإشغال والأعمال التي تتطلبها منها تلك المشاريع، فيكفي القليل من المعرفة واليسر من التجربة والخبرة للقيام بالعمل فهذا لا يجعلها تفكر في الاستثمار في الموارد البشرية ولا تسديد النفقات العالية في ذلك مما يسهل عليها عملية التوسع والانتشار وإقبال المستثمرين على هذه المشاريع. وهذا عكس المشروعات والمؤسسات الكبرى التي تتطلب كفاءة عالية وحنكة وتجربة طويلة في الميدان، لأنها تقوم بنشاطات تستلزم الدقة في التنفيذ، مما يحتم عليها إنفاق الأموال الطائلة من أجل تكوين مستخدميها في مجال نشاطها، فمثلا مؤسسة الصناعة الالكترونية بسيدي بلعباس لا توظف أي كان من العمال ما لم يحمل من الشهادات والمؤهلات التي تسمح له بذلك، ومثل هذه النفقات لا يمكن أن يتحملها الخواص، لذلك هم يعزفون عن الاستثمار في المشاريع الكبرى ويفضلون المشاريع المصغرة، من أجل اختصار الوقت والجهد واقتصاد الأموال لتأهيل المستخدمين مما يرفع عدد الاستثمارات الموجهة للقطاع المصغر، ومنه حتما يزيد في رفع الطلب على الأيدي العاملة.

وهذا نتيجة بالضرورة تحقيق التشغيل والحد من البطالة، وفي مقال نشرته جريدة الخبر في أحد أعدادها تحت عنوان تطوير المؤسسة الصغيرة والمتوسطة البديل للصناعات المصنعة، حيث تقول أن السلطات العمومية والمتعاملون الاقتصاديون يراهنون على أن الأداة الفعالة لمراقبة إيجابية التحولات الاقتصادية التي تشهدها الجزائر هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فهي تشكل مصدرا رئيسيا لامتناع البطالة وخلق الثروة. بما فيها الموارد بالعملة الصعبة خارج قطاع المحروقات.

3.1. سهولة إقامة المشروع:

إن إقامة مشروع مصغر هو أسهل بكثير من إقامة مشروع أو مؤسسة كبيرة وذلك لأن هذا الأخير يتطلب تهيئة الأراضي اللازمة لبناء المؤسسة من دراسة للتربة والحفر وإعداد الهياكل القاعدية من تعبيد للطرق وحفر قنوات تمرير الغاز والكهرباء والماء وكذا تبليط الأراضي، بما يتناسب مع حجم المشروع، ثم إقامة البنايات الضخمة لاحتواء الآلات.

والمخازن المعدة لذلك، بالإضافة إلى المستلزمات الأخرى من طلاء وإنارة وغيرها من متطلبات المشروع، كل ذلك يتطلب أموال ضخمة ولهذه التهيئة مما يثقل كاهل المستثمر في هذا المجال.

بينما المشروع المصغر لا يتطلب كل هذه التكاليف الباهظة فيكفيه بناية صغيرة تتسع لعدد قليل من الآلات مع متسع لتخزين المواد الأولية والمنتجات التامة، كما يتطلب تهيئة بسيطة للأراضي وشيء يسير من قنوات نقل الماء والكهرباء، ومعدات متواضعة، فهو بذلك لا يكلف مصاريف إعدادية كبيرة كما يكلفها المشروع الكبير، فإذا من السهل جدا إقامة مؤسسة صغيرة أو متوسطة بأقل تكاليف فهذه المشاريع للانتشار وإقبال المستثمرين عليها وبالتالي التوسع في توظيف الأيدي العاملة وتخفيض معدل البطالة.

2. العوامل الخاصة⁽⁵⁾:

1.2. عدم رغبة الكثير من الأفراد في الوقت الحاضر في العمل لدى الشركات الكبرى: ذلك لأنهم يشعرون بضالة دورهم فيها و ذلك على عكس الحال في المؤسسات الصغيرة حيث كثيرا ما ينظر إلى العاملين على أنهم ملاك لهذه المشروعات، فمثلا كثيرا ما تقوم الشركات الصغيرة بإشراك العاملين في رأس مال أو أرباح المؤسسة و ذلك بهدف زيادة انتمائهم إلى هذه الشركات، وهذا بعكس المشروعات الكبيرة التي يحس العاملون بها على أن جهودهم تذهب لإفادة غيرهم وإنهم لا يملكون القرار ولا المشورة في إدارة هذه المؤسسة حيث دورهم يقتصر في تنفيذ السياسات والقرارات الصادرة عن الإدارة ولا يملكون الرد ولا الاقتراح ولا التقويم إذا ما كان هناك انحراف في تسير هذه الشركة فهذه الأسباب تجعلهم لا يحسون بمصير مؤسستهم فتتولد لديهم روح التضحية والمبادرة، على عكس المؤسسات الصغيرة التي يكون فيها الاتصال المباشر بين الإدارة والعمال، والاستشارة متوفرة، فإن العمال يحسون بنوع من الثقة لديهم وبالتالي يقومون بالبذل والتضحية من أجل إنجاحها فترتفع بذلك مردودية هذه المشاريع وتقوى ربحيتها ومنه التوسع في نشاطها وإيجاد فرص عمل جديدة.

2.2. مرونة اتخاذ القرارات الخاصة بالإنتاج والأسعار: وذلك لسرعة الاتصال بين قسمي التسويق والإنتاج نظرا لصغر حجم العملية البيروقراطية، وهذا عكس المؤسسات الكبرى أين قسم الإنتاج يقوم بعملية الإنتاج دون مراعاة لطلب واحتياجات قسم التوزيع فلا ربما أنتج منتجات غير مطلوبة في السوق أو ربما أنتج كميات كبيرة زائدة عن حاجات قسم البيع فيتكدس الفائض ويكون بذلك عبئ على المؤسسة، إذن فسهولة الاتصال بين القسمين توفر على المؤسسة مرونة وسرعة في اتخاذ القرارات اللازمة في الوقت المحدد، المتعلقة بالكميات المنتجة، النوعية المطلوبة وكذا في تحديد أسعار البيع التي تتماشى مع متطلبات السوق، فتكون هناك دراسة تنسيقية خاصة بالإنتاج والتوزيع وكذا التمويل، فرما قسم التمويل قام بشراء كميات غير مطلوبة في عملية الإنتاج فتقوم المؤسسة بتخزينها عدة سنوات وتكون بذلك أموال مجمدة دون إحداث أو جلب لأي إيراد للمؤسسة، وإذا أخذنا مؤسسة (POVAL) كمثال فإننا نجد في سنة 1999 المخزونات من المنتجات الثامنة التي تفوق فترة إنتاجها وتخزينها 5 سنوات أكثر من 100 مليون دينار، كما وصلت المخزونات من المواد الأولية أكثر من 200 مليون دينار جزائري مخزونات تفوق مدة شرائها 10 سنوات و تصل حتى 20 سنة، وقد تمت عملية شراء أو إنتاج هذه المخزونات بطريقة بعيدة عن التخطيط والتنسيق ودراسة متطلبات الإنتاج والسوق فكانت هذه المخزونات عبئ ثقیل على المؤسسة يصعب صرفها في السوق، إما في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فإن هذه الظاهرة تكاد تكون منعدمة مما يجعل كل ما يشتري في قسم التمويل يستهلك في قسم الإنتاج ويصرف في قسم التوزيع ويحول بذلك إلى أموال سائلة تستعمل لتجديد دورة الإنتاج، وتحقق بذلك ربحية جديدة تجعلها تفكر في توسيع نشاطها وفتح فروع متعددة أين يساهم ذلك مساهمة مباشرة في خفض معدلات البطالة وتحقيق الشغل.

3.2. قلة رأس المال المستثمر: إن من بين الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انتشار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو بساطة رأس المال المستثمر في المشروع الصغير، حيث إن من أجل إقامة مشروع مصغر يكفي جمع مبلغ قليل من المال لإقامة مؤسسة، كما يمكن لمجموعة قليلة من المستثمرين الالتقاء على تكوين مشروع يجمع أموالهم المتوفرة لديهم من ادخارهم السابقة وذلك قصد النشاط الجماعي في إنتاج منتج معين إذ أن قلة رأس المال المستثمر يجعل الكثير من الناس يهتمون بالاستثمار في مجالات شتى مما يسهل عملية إقامة المشروعات الصغيرة في كل مكان، في الريف أو في المدينة في المناطق الزراعية أو في المناطق الصناعية...، فحسب احتياجات المنطقة، لذلك إقامة هذه المشاريع التي تلي احتياجات أهلها من السلع والخدمات وهذا عكس الصناعات الكبيرة التي تكلف رأس مال كبير جدا، فهي تتطلب بنيات ضخمة معدة لذلك ومجهزة بكل أنواع التجهيزات كالكهرباء والماء والطرق... الخ، التي لا يمكن لفرد بسيط القيام بها، ولذلك إقامة مثل هذه المشاريع منوطة بالحكومة وحدها، وطبعاً هذه الأخيرة لا تقيم مثل هذه المشاريع إلا في مناطق محددة كالمدن الكبرى التي توجد بها مواد أولية متوفرة أو مرافق عامة كالطرق أو سكك الحديد أو الموانئ والمطارات، إذ لا يمكن أن تقام في مناطق معزولة، وبالتالي استثمار هذا الرأس المال يجب أن تعطى له الدراسة والأولية من أجل إقامته في مكان مناسب، ومنه يقوم بتوظيف اليد العاملة الموجودة في تلك المنطقة فقط وإن حدث و إن شغل أيدي عاملة خارجية فإنها تخرج من مناطقها بغرض العمل في هذه المشاريع ومنه تؤثر سلباً على الأنشطة التي كانت تمارس من قبل، فالمشروع المصغر يجعل المستثمر يبقى في منطقته ولا يهاجر منها. وكخلاصة فإن ضالة رأس المال المستثمر في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عامل من عوامل الانتشار والتوسع لها. ومنه تساهم في تشغيل أكبر عدد ممكن من شرائح المجتمع، وقد نشرت جريدة الخبر ليوم الثلاثاء 24 أفريل 2000م مقالا مفاده إن المؤسسات المصغرة وصلت إلى 27 ألف مؤسسة، وباستثمار قدره 700 مليون دولار، حيث بلغت استثمارها هذا المبلغ منذ إنشاء الجهاز المكلف في أكتوبر 1997م أي في مدة أقل من 3 سنوات ما يعادل 45 مليار سنتيم، منها 7 مليار سنتيم مساهمة شخصية للشباب البطال و إن الاستثمار الحالي قد انتقل من النقل والمخابز إلى باقي النشاطات الإنتاجية كما أكد ممثل الحكومة أن البنوك أصبحت تسير هذا الجهاز من خلال حصل 32 ألف ملف على الموافقة من أصل 56 ألف ملف مودع.

هذه الأرقام تدل على الرغبة الملحة في الاستثمار في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي كل المجالات الإنتاجية التي تخلق قيمة مضافة، وتساهم في إيجاد فرص كثير للتشغيل، إذا ما وجدت العناية الكافية من السلطات المعنية والمؤسسات البنكية، كما نشرت جريدة صوت الأحرار في عددها 595 الصادر يوم 9 فيفري 2000م إن 1418 ملف إقامة مؤسسات مصغرة لتشغيل الشباب بولاية مستغانم، بغرض إقامة مشاريع اقتصادية وخدمانية، كما ذكر مدير الوكالة تشغيل الشباب بالولاية أن 44 ملفاً تلقت الدعم المالي من البنوك وياشرت نشاطها.

⁵ - بن شيخ عيسى وبن جدو عبد القادر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، 2008، ص 55.

فلو قمنا بعملية حسابية بسيطة على مستوى هذه الولاية فنجد أن 1418 ملفا كلها تمت الموافقة عليها وإن كل مشروع يوظف على الأقل 5 عمال لوجدنا إن إجمالي مناصب الشغل المفتوح في الولاية يصل إلى أكثر من 7000 منصب شغل جديد فتكون بذلك نسبة البطالة انخفضت بنسبة كبيرة جدا ومستوى الإنتاج والدخل يرتفع إلى مستويات عالية، وبالتالي يساهم ذلك في تطوير وتحريك عجلة التنمية المحلية في المنطقة ويفتح أبواب كثيرة للاستثمار والإنتاج والاستهلاك.

ثالثاً: واقع التنمية الإنسانية والسياسية في الجزائر

1. التنمية الإنسانية (البشرية): تُعد تنمية الموارد البشرية أحد أهم الركائز الأساسية لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال دورها في صقل المهارات وتحريك القدرات وتطوير الكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والمهنية والتقنية اللازمة لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل.

1.1. تعريف التنمية البشرية: التنمية البشرية تعني توسيع نطاق الخيارات أمام الناس وذلك بزيادة فرصهم في التعليم والرعاية الصحية والدخل والتشغيل وزيادة الدخل الفردي والاهتمام بنمط توزيعه، فزيادة الدخل دليل عن زيادة الإمكانات المتاحة أمام الأشخاص لتلبية احتياجاتهم.

إن عملية التنمية البشرية لا تهدف إلى زيادة ما في حوزة الناس من سلع وخدمات فقط، إنما عملية أوسع من ذلك، إنما تنمية الناس من أجل الناس وبواسطة الناس، والتنمية من أجل الناس معناها ضمان توزيع ثمار النمو الاقتصادي الذي يحققونه توزيعاً واسع النطاق وعادلاً، وبهذا يمكن القول أن التنمية البشرية تتعلق بالحياة التي يحياها الناس، إنما تتعلق بقدرة الناس على أن يعيشوا طويلاً، والوقاية من الإصابة بالأمراض والتحرر من الأمية والجوع والتمتع بالحريات الشخصية. وتمثل مشاركة الناس عن كتب في فعاليات التنمية إستراتيجية شاملة تركز على الدور الذي ينبغي أن يقوم به الناس في مجالات الحياة كافة، فالتنمية البشرية تؤكد الحاجة إلى الاستثمار في القدرات البشرية ثم تكفل استخدام تلك القدرات بما يحقق النفع للجميع.

2.1. التنمية البشرية في الجزائر: عرض المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي تقريره سنة 2007 الخاص بالتنمية البشرية في الجزائر⁽⁶⁾، حيث ذكر التقرير بأن التحسن في المؤشرات تم تسجيلها في العديد من الجوانب ويعود ذلك بالأساس إلى برنامج التنمية الذي باشرته الجزائر منذ سنوات وسمح بالتكفل باحتياجات المواطنين من تعليم وصحة وتكوين وتحسن في معدل العمر الذي انتقل من 72.5 سنة إلى 75.3 سنة مما جعل الجزائر في مقدمة البلدان النامية في هذا المجال وكذا تحسن مؤشرات القضاء على البطالة التي انخفضت من 29% سنة 2000 إلى قرابة 10%.

واستند التقرير في تقييمه لوضعية التنمية البشرية في الجزائر بأنها إيجابية إلى العديد من المعطيات والمؤشرات خاصة تلك المتعلقة بالحياة اليومية للمواطن ومستوى المعيشة وسجل ارتفاعاً في الناتج الداخلي الخام وتحسن المعدل المعيشي، حيث بلغ معدل الاستهلاك لدى الجزائريين 2689 مليار دينار في سنة 2006 بنمو قدره 5.5% مقارنة بسنة 2005 إضافة إلى تراجع نسبة البطالة والفقر.

وأشار التقرير⁽⁷⁾، الذي عرض تفاصيله أكثر من عشرة خبراء تناول كل واحد منهم ملفاً يعينه إلى تحولات كبيرة حدثت في الجزائر بخصوص معدلات الزواج الذي ارتفع، رغم بعض المشاكل الاجتماعية، من 177548 حالة في سنة 200 إلى 295295، وعرف معدل سن الزواج بالنسبة للرجال والنساء مع ارتفاعاً حيث كان سنة 2002 بالنسبة للرجال 33 سنة والنساء 29.6 سنة، لكنه انتقل إلى 33.5 سنة للرجال في سنة 2006 و29.9 سنة للنساء في 2006 بينما انتقل عدد المواليد الجدد من 589000 في عام 2000 إلى 739000 في سنة 2006. في حين تراجع معدل الخصوبة من 2.56 في عام 2000 إلى 2.27 في سنة 2006.

وأمام هذا الوضع الجديد لاحظ الخبراء ضرورة الاهتمام أكثر بالجانب الصحي للمواليد الجدد وكذا للأمهات بالنظر إلى خطورة الولادة في سن متقدمة، ودعا إلى ضرورة توفير رعاية صحية أثناء الولادة وبعدها عبر ضمان قاعات جديدة للولادة والعلاج الموجهة هؤلاء. وفي مجال الصحة دائماً سجل التقرير تراجعاً في نسبة وفيات الأطفال الرضع إلى 26.9 حالة سنة 2006 بعدما كانت 36.9 حالة وفاة لكل ألف ولادة عام 2000.

كما تراجعت نسبة الوفيات بالنسبة للأطفال والمراهقين بنسبة 11.59 بالمائة في حين سجل تراجع محدود في وفيات الأمهات في نفس الفترة. وعن انتشار الأمراض لاحظ التقرير أيضاً تراجعاً شبه كلي للأمراض المعدية والمنقولة ويعود ذلك إلى السياسة الصحية المنتهجة من جهة وإلى ارتفاع نسبة ربط العائلات بشبكات الصرف الصحي، وتنظيم المجال المتعلق بنظافة المحيط، ورغم هذا التحسن فقد نبه التقرير إلى واقع آخر يخص انتشار بعض الأمراض التي تستدعي متابعة وإمكانات كبيرة للتعامل معها وذكر أمراض مثل ضغط الدم والسكري وأمراض القلب، وأوصى بالزامية التفكير في طرق جديدة للتعامل مع هذه الأمراض التي ظهرت مع تطور المجتمع الجزائري.

وفي نفس السياق دعا التقرير إلى وضع سياسة تحقق توازناً في ضمان العلاج من خلال تكثيف بناء قاعات للعلاج في المناطق النائية والريفية وتقريبها أكثر من السكان المحليين.

وفي مجال التربية والتعليم أكد التقرير تراجع نسبة الأمية في الجزائر وخاصة لدى العنصر النسوي، لكنه لاحظ في هذا السياق الفرق الكبير بين نسبة الأمية بين الجنسين والتي قدرها بـ 17 نقطة، حيث تبقى نسبة الأمية لدى الإناث رغم النتائج المحققة مرتفعة مقارنة بالذكور.

ونبه التقرير من جهة أخرى إلى ظاهرة جديدة في النظام التعليمي الجزائري حيث سجل ارتفاعاً متزايداً لنسبة التسرب المدرسي لدى فئة الذكور مقارنة بالإناث.

⁶ - التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 31 جويلية 2008.

⁷ - التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 31 جويلية 2008.

وحول العلاقة بين التكوين وعالم الشغل اقترح التقرير العمل على إدخال مزيد من الإصلاحات في النظام الجامعي بما يسمح للخريجين الجدد بولوج عالم الشغل بمجرد حصولهم على الشهادات.

ولكن رغم كل التحسن المسجل إلا أن التقرير سجل بعض الملاحظات قال إنها نقائص يتعين على السلطات العمومية أخذها بعين الاعتبار وبخاصة تلك المتعلقة بظهور فوارق بين الولايات والمناطق، كما أن اعتماد التقرير على معايير دولية في إعداده سيساهم في جلب انتباه السلطات قصد انتهاج سياسة تنمية موجهة للأقاليم بما يسمح بالتكفل بانشغالات المواطنين محليا.

وقد استغل مسئولو المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي حضور خبراء عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية لتوجيه رسالة انتقاد إلى الهيئات الأممية التي لا تأخذ في الحسبان المؤشرات الإيجابية لواقع التنمية البشرية في إعداد تقاريرها السنوية، مؤكداً أن الترتيب السنوي للجزائر لا يعكس حقيقة التطور الجاري في البلد فيها. وكانت الجزائر قد صنفت في آخر تقرير لبرنامج الأمم المتحدة في المرتبة 95 بعدما كانت في حدود 107 في سنة 1998.⁸

2. التنمية السياسية في الجزائر: تعتبر التنمية السياسية من المفاهيم التي بدأ الاهتمام بها حديثاً. فتحقيق التنمية الاقتصادية من رفاه وارتفاع مستوى المعيشة ودخل الفرد وتوفير السلع الاستهلاكية وبناء قاعدة صناعية متطورة وكذلك في المجال الزراعي والاستثماري يتطلب توفير الظروف الملائمة لذلك وهي الظروف السياسية التي تتطلب هي الأخرى وجود تنمية سياسية لتوفير الاستقرار السياسي داخل الدولة والمجتمع للتمكن من تحقيق التنمية الشاملة. إن التنمية السياسية في الجزائر تتميز بمجموعة من الخصائص منها:

– **طبيعة البناء السياسي والاجتماعي:** عمليات التحديث تصطدم بوجود بناءات تقليدية راسخة تشكل عقبة أمام تبني أي أساليب جديدة فالمجتمع التقليدي يستند إلى الأسرة ويستمد مقوماته من قيم تقليدية كالقراية والانتماءات الخاصة، بينما تدور الشرعية في الدول المتقدمة حول الدولة. وإذا نظرنا إلى واقع طبيعة هذه البنى في الجزائر سنلاحظ أنه ليست تقليدية تماماً، كما أنها بالقطع ليست حديثة تماماً وإنما هي تنتمي إلى ذلك النموذج الذي يمكن وصفه بأنه يمثل المجتمعات الانتقالية وهي مجتمعات تسود فيها درجة معينة من اللاتكامل.⁹

– **مؤشر التجانس والتكامل السياسي والاجتماعي**

حيث نجد تكوينات اجتماعية متجاورة تفتقد إلى التجانس الاجتماعي، إن المطلوب بناء منظومة سياسية تستند إلى وحدة اجتماعية موضوعية تعكس بدورها حالة من الاعتمال المتبادل اجتماعيا واقتصاديا وتوفر الشروط الموضوعية للتنمية السياسية والاقتصادية والثقافية، وهذا يرتبط بدوره بالتجانس الثقافي ومجموعة من الشروط الموضوعية على رأس عملية التنمية الاقتصادية الشاملة وأيضاً مجموعة من الشروط الذاتية في مقدماتها وجود قيادات طليعة ذات مثل سياسية تتجاوز الانتماءات المحلية.

– **التعقيد المؤسسي (المؤسسية):** تعاني الجزائر بوجه عام من غياب المؤسسات السياسية الحديثة المؤهلة لاستيعاب القوى الاجتماعية الحديثة وتلبية متطلباتها، فالسمة التقليدية تظهر على مستوى المؤسسات السياسية مثلما تنجلي في المستوى الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما دفع النظام السياسي إلى تبني النماذج المؤسسية الغربية، وكان من نتيجة ذلك تأسيس نماذج سياسية بعيدة عن أي بيئة اجتماعية وثقافية مكافئة، مما أدى إلى تشويه النماذج المؤسسية الغربية التي لم يتم تكيفها مع البنى الاجتماعية والاقتصادية لتلك المجتمعات، مما تسبب في فقدانها لمادتها السياسية، وعدم قدرتها على تحقيق الحد الأدنى من الفاعلية والاستقرار. إذا فالتنمية السياسية في الجزائر تفترض إضفاء الطابع المؤسسي على السلطة وتأسيس السلطة أي أن يصبح لها شخصية اعتبارية وحركة ذاتية تنظمها القواعد والقوانين والضوابط التي يحددها المجتمع بغض النظر على الأشخاص الذين يمارسون مهامها.¹⁰

– **دور المجتمع المدني:** فالتنمية السياسية غير ممكنة دون ثقافة مدنية تكون بمنزلة الخلفية التي يصدر عنها أي موقف سياسي، ويتسع الطابع المدني للثقافة كلما أصبح الأفراد أكثر عقلانية في رؤيتهم وأكثر قدرة على تصور مصالح المجتمع في عموميتها، وأكثر تمعنا بحس المشاركة السياسية، فما يمكن ملاحظته في الجزائر أنها تتحدد فيها صفة الثقافة التقليدية التي تصطبغ فيها مواقف الأفراد غالباً بالمكونات الشعورية والقيمية بدرجة أكبر من المكونات الإدراكية والمعرفية. ونلاحظ مما سبق أن التنمية السياسية تتضمن مجموعة من الشروط العامة المرتبطة بمستوى التطور الاجتماعي والاقتصادي والنسيج الثقافي للشعب، كما تتضمن كفاءات متنامية للمنظومة السياسية تهيئها لقيادة الشؤون العامة، وتسوية الخلافات، وتحقيق الانسجام الاجتماعي، وتلبية المتطلبات الجماهيرية.

⁸ – علة مراد وسالت مصطفى، مداخلة بعنوان: الحوكمة والتنمية البشرية.. ومواءمة وتواصل، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر، أيام 16-17 ديسمبر 2008، الشلف، ص 15.

⁹ – نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دار القارئ العربي، القاهرة، 1993، ص 83.

¹⁰ – هيثم سطاحي، التنمية السياسية في المجتمعات النامية- مشكلاتها وآفاقها، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 1997، ص 102.

خلاصة:

من خلال ما سبق نستطيع القول أن الجزائر ومنذ استقلالها إلى يومنا هذا وهي في عملية إصلاح مستمر، سلسلة لم تنقطع، شرعت فيها في عقد الستينات عندما ورثت اقتصادا متداعيا، فتبنت الاشتراكية كمنهج للتنمية، وفي سنة 1979 ظهرت بوادر عيوب هذا المنهج. جاء بعد ذلك التغيير الأكبر والإصلاح الأعمق نهاية 1987 والمتمثل في تخلي الجزائر عن الاشتراكية وتبني اقتصاد السوق... وبخروج البلاد من العشرية نهاية التسعينات شرعت الحكومة الجزائرية في إكمال مسيرة الإصلاحات الاقتصادية ومواصلة الانتقال إلى اقتصاد السوق، وذلك من خلال برامج لدعم التنمية الشاملة..، إذ تُعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم هذه الإصلاحات وذلك من خلال قدرتها على تحقيق معدلات تشغيلية عالية على مستوى أفراد المجتمع خاصة الشباب منهم وتحقيقها للتكامل الاقتصادي من خلال ما تقدمه هذه المؤسسات من دعم للمؤسسات الكبيرة.

المراجع المعتمدة:

1. رمضان، أثر الإصلاحات الاقتصادية على الاقتصاد الجزائري 1988-2008، 2008.
2. التقرير العام للمخطط الخماسي الأول 1980-1984، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
3. التقرير العام للمخطط الخماسي الثاني 1985-1989، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية.
4. بن شيخ عيسى وبن جدو عبد القادر، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية، 2008.
5. غلة مراد وسالت مصطفى، مداخله بعنوان: الحوكمة والتنمية البشرية.. ومواءمة وتواصل، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية السياسية في الجزائر، أيام 16-17 ديسمبر 2008، الشلف.
6. هيثم سطايحي، التنمية السياسية في المجتمعات النامية- مشكلاتها وآفاقها، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 1997.
7. التقرير السنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 31 جويلية 2008.
8. نصر محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة، دار القارئ العربي، القاهرة، 1993.